رئيس لجنة السلطة المحلية بمجلس الشورى :

التجربة بدأت منذ صدور قانون السلطة المحلية رقم 4 لعام 2000م ونتمنى لها النجاح

الانتقال إلى الحكم المحلي ثورة بحد ذاتها

الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي استراتيجية دولة كاملة وتتميز بالتدرج

صنعاء / سبأ:

اعتبر رئيس لجنة السلطة المحلية بمجلس الشورى عبدالله أحمد مجيديع قضية التحول الى الحكم المحلي ثورة بحد ذاتها.. وقال» إذا ما نجحنا، فإن التجربة اليمنية ستكون فريدة من نوعها».

ووصف الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي بأنها استراتيجية دولة بكاملها وليست استراتيجية وزارة.. كونها تهدف إلى الانتقال الموضوعي والمتدرج إلى رحاب التنمية الشاملة واللامركزية المالية والإدارية على مستوى المحافظات والمديريات.

وأوضح مجيديع في حوار أجرته معه وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الاستراتيجية تمخضت عن تجارب سابقة، بهدف الوصول إلى نظام حكم محلي يتميز بالمهنية والكفاءة والفعالية في تحقيق التنمية المحلية في إطار التنمية الوطنية الشاملةِ والمستدامة.

واعتبر أنها متطابقة من حيث المواصفات مع المعايير الدولية ومستجيبة لمتطلبات الواقع المعاش، كما جاءت تلبية للرؤية الوطنية للإرادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي يحرص على إنجاح تجربة الحكم المحلي في اليمن، فضلا عن كونها جزءا من البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي استوعب متطلبات تطوير النظام السياسي في اليمن.وفيما يلي نص الحوار :

«استراتيجية متدرجة»

باعتباركم رئيسا للجنة السلطة المحلية بمجلس الشورى ما تقييمكم للاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي ؟

- مجيديع : الاستراتيجية استندت إلى خلفيات مهمة وعملية ودراسات وتحليلات ميدانية ودراسة كل تجارب مراحل الدولة اليمنية الحديثة خصوصا ما بعد الوحدة المباركة، واستندت إلى كثير من التجارب العالمية سواء كانت عربية أو أوروبية للاستفادة منها .

و بحكم معرفتنا ورعايتنا لتجربة السلطة المحلية نجد أنها ركزت على كل التوصيات والقرارات التي جاءت من المجلس خلال الفترة الماضية.

ونحن في الواقع ننظر إليها على أنها استراتيجية دولة بكاملها وليست إستراتيجية وزارة.. تهدف إلى الانتقال إلى نظام الحكم المحلي الذي يجب أن يأتي وفق التدرج وحسب الإمكانيات الذاتية والموضوعية لكل وحدة إدارية ومحافظة.

ومن خلال الدراسات المتعمقة للمتخصصين والفنيين للواقع اليمني كله ومن خلال التجارب السابقة ، أظهرت الإستراتيجية أنه لا يمكن تطبيقها بالشكل المتساوي في جميع الوحدات الإدارية، بل إن هناك مناطق تكون الظروف فيها مناسبة للبدء في تطبيقها، وهناك مناطق ووحدات إدارية أخرى تحتاج إلى تأهيل لاحق في مراحل لاحقة.

هناك /12/ محافظة قابلة لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي، وبعض المحافظات هناك رؤية تتضمن تاهيلها لطبيق الحكم المحلي، حيث انه لايمكن تطبيق نظام حكم محلي في اية محافظة الا اذا توافرت المقومات لنجاح هذا النظام من بنية تحتية متكاملة هو أساس بناء الدولة.

والعودة إلى الموضوعية وبناء الذات للدولة الحديثة وتحقيق التنمية المنشودة يجب ان ينطلق من الوحدة الإدارية .. و إذا كان عندنا /333/ مديرية يجب أن تكون المديرية أساس بناء الدولة ، يعني أن الدولة أساسها من المديرية بأجهزتها وبنيتها التحتية ومكاتبها وأمنها وصحتها وأشغالها ونيابتها وكل ماتحتاجه الحياة.

والملاحظ خلال تجربة السنوات الماضية من تطبيق نظام اللامركزية المالية والادارية تشتت في الإختصاصات أوتوزيعها والتي لابد أن تتمركزفي يد السلطة المحلية.. وهذه الاستراتيجية في اعتقادي ستحرك المياه الراكدة في جانب الفصل في الاختصاصات.. والأجهزة المركزية للدولة لابد أن تتفاعل مع نفسها وتدرك أنه لابد من بناء حكم محلي حقيقي وليس بالكلام والشعارات.

البعض يصف الفترة التي أعطيت لتنفيذ الاستراتيجية والمحددة بـ 12 سنة أنها طويلة وأنا في الواقع أشعر أنه زمن معقول بحكم مسايرتنا ومتابعتنا لما أنجز وكم قطعت هذه التجربة ، وبحسب إدراكنا لهذا الموضوع فإننا نرى من الضروري أن تأخذ هذا الزمن لأن الزمن يمر بسرعة وعملية البناء صعبة وليست بالسهلة .. إذ يجب أن ننظر إلى هذه القضايا من الناحية الذاتية والموضوعية.

المعطيات تقول إنه لدينا الآن مايزيد عن /230/ مديرية لايوجد بها مجمع حكومي ، أجهزة السلطة المحلية تأخذ شناطها في ظهورها ، نحن يجب أن ننظر إلى موضوع تطبيق نظام الحكم المحلي بالتدرج ويجب أن نؤهل المديريات والمحافظات التي لا تتوافر فيها المقومات لتطبيق هذا النظام، ويجب أن تدعم الحكومة دعما كبيرا ماليا ومعنويا هذه الإستراتيجية من خلال دعم البرنامج الوطني التنفيذي لها والذي سيكون ناتجاً عن أهداف هذه الإستراتيجية.

«الحماية من الاجهاض»

أشرتم إلى أن هذه الاستراتيجية هي استراتيجية دولة تتضمن في الاساس رؤية إعادة بناء الدولة من الناحية الإدارية وهذا يتطلب إعادة توزيع المهام والاختصاصات ونقلها من المركزالى المحافظات والمديريات.. مايعني ان اختصاصات كثيرة ستفقدها السلطات المركزية.. فما هو دعمكم لحماية هذه الاستراتيجية من المحاولات المتوقعة للاجهاض او الالتفاف على هذا المشروع الطموح؟

مجيديع : نحن عانينا كثيرا من هذا الموضوع ، ووقفنا في المجلس وطالبنا بنقل هذه الصلاحيات، واقترحنا أن تعطى /10/ في المائة من البرنامج الاستثماري للوحدات الإدارية في المحافظات ولم نستطيع الوصول مع الحكومة إلى تحقيق ذلك من برنامج استثماري يفوق /500/ مليار ريال، وما وصلنا اليه في النهاية في حدود اربعة إلى خمسة مليارات ريال لصالح المحافظات.

ونتمنى أولا على الاستراتيجية والحكم المحلي الذي بدأ تطبيقه بتجربة السلطة المحلية منذ صدور القانون رقم /4/ لسنة 2000، النجاح.. ونؤكد ان هذا التوجه ناتج عن إرادة سياسية على رأسها فخامة الأخ رئيس الجمهورية و ليس ناتجاً عن مطالبات لا من مجلس الشورى ولا المحافظين ولا المواطنين .

وترى الإرادة السياسية أنه لابد من استراتيجية وطنية للحكم المحلي تكون الأجهزة المركزية والوزارات المركزية فيها عبارة عن هيئات مركزية للتخطيط والإشراف والمتابعة والمراقبة والمحاسبة أما العملية التنفيذية فتتركز بيد السلطات المحلية، والتي يجب الا تترك على هواها ولابد أن يكون هناك مراقبة ومحاسبة وتخطيط واسناد خطوة خطوة.. ونحن وقفنا خلال السنوات الماضية امام ازدواجية التبعية للاجهزة التنفيذية بين السلطات المحلية والمركزية، حيث ظلت تبعية المكاتب في المحافظة مرتبطة بالوزارات ولاتعترف بالسلطة المحلية، مما اوجد تضارباً في المهام والاختصاصات.

عبدالله أحمد مجيديع

وأوصينا أجل الفصل في ازدواجية التبعية والخلط بالمهام والوظائف تنفيذ التعديلات للقانون رقم 4 لسنة 2000 والخاص بالسلطة المحلية والتي تشمل حوالي 70 بالمائة منه.

وما طبق حتى الان من تعديلات على هذا القانون من قبل مجلس النواب الا على المواد المتعلقة بموضوع إنتخاب المحافظين.. نحن الان ومنذ الخطوات الأولى للاستراتيجية وللبرنامج الوطني التنفيذي لها ، ندفع بأن يكون موضوع التعديلات على القانون الذي عكفت عليه لجنة السلطة المحلية بمجلس الشورى ووقف المجلس أمامه مع الإدارة المحلية لمدة شهر، أن تخرج إلى النور.

كما ان هناك سبعة قوانين رئيسية يجب أن يجري عليها تعديلات وقد وجدنا أكثر من 80 قانوناً ولائحة وقرار تتعارض وقانون السلطة المحلية ، فالمنظومة التشريعية لابد أن تطرح في مقدمة تنفيذ هذه الاستراتيجية والحياة كل يوم تأتي بجديد .

« اختلالات ومعالجات»

هل تحمل الاستراتيجية المعالجات المطلوبة للاختلالات الادارية والتنموية التي رافقت عملية تطبيق نظام السلطة المحلية خلال السنوات الماضية؟

مجيديع: احب ان اؤكد ان مانحن عليه منذ الأسبوع الماضي من مناقشات ماهو دليل كاف وقاطع للدعم.. فنحن نناقش هذه الاستراتيجية بصورة استثنائية في جتماعاتنا ولم يأت هذا النقاش في اطار برنامجنا الطبيعي بل بشكل استثنائي وعاجل في سبيل دعم هذه الاستراتيجية التي نقف معها قلبا وقالبا.

وهذه الاستراتيجية قد لا تعالج الاختلالات مائة في المائة لأنها استندت بعد دراسة لهذه التجربة وخطواتها التي أشرت إليها سابقا وركزت على الدراسة المتعمقة للتجربة و الاختلالات التي رافقتها، للخروج برؤية لمعالجة كثير من هذه الاختلالات.. وهذا لايعني ان التنفيذ سيكون 100 في المائة.

المهام والصلاحيات التي نقلت من الوزارات الى المحافظات والوحدات الادارية بالتساوي هناك مجالس محلية استطاعت أن تتعامل مع تلك الصلاحيات وهناك مجالس وجدت نفسها عاجزة ومترددة وما عندها المقدرة الفنية والمالية والإدارية لاستيعابها,, وهذه الاستراتيجية جاءت لتستدرك هذا الخلل حيث أنه ليس معقولا تطبيق الحكم المحلي في المحافظات والمديريات بالتساوي وفي وقت واحد لتفاوت المقومات والقدرات، ولايمكن تطبيقه إلا في بعض المحافظات في حين تتأخر المحافظات الأخرى حتى يتم تأهيلها.

فعندما نشعر أنا وأنت أننا لسنا في الدرجة الأولى، نسعى الى تأهيل أنفسنا من أجل اللحاق بالآخرين وهكذا المحافظات فيما يتعلق بالحكم المحلي، والتنافس يلعب دورا في النجاح، وليس منطقيا أن تعامل محافظة لاتستطيع تسيير شؤونها الداخلية مع محافظة لديها قدرة لتسيير دولة.. وهذا هو مايميز الاستراتيجية عن غيرها من الاستراتيجيات، فعندما نسير بالتدرج والفهم يعني أننا نخطو خطوات مدروسة وناجحة وليست عشوائية وهذا موضوع مهم ومتى ماحرصنا على تنفيذ البرنامج الوطني في مواعيده وأوقاته حسب ماخطط له كاملا أضمن نجاح الاستراتيجية.

واؤكد هنا انه لابد من إلامكانيات المادية لانجاح الاستراتيجية، فهي ترتكز عليها عملية التدريب والتأهيل والتعليم وغير ذلك من القضايا التنفيذية،.. وبصراحة تجربة السلطة المحلية خلال السنوات الأخيرة أحبطت لأنه لم يرصد لها ما يؤهلها من التعليم والتأهيل لكوادر السلطة المحلية في مختلف المحافظات بالإضافة إلى أنه من الضروري إعادة ترتيب الكادر الوظيفي الموزع بطرق عشوائيةوغير عادلة مابين محافظة وأخرى وبين مديرية وأخرى وهيئة وأخرى ومكتب وأخر.. وإعادة التوازن وتوزيع الكادر الوظيفي المكدس الاف من الموظفين في الأجهزة المركزية دون أعمال وتوزيعهم على الوحدات الإدارية الكبرى والصغرى وهذا سيحل مشكلة الحاجة الى كوادر في السلطات المحلية خاصة مع وجود صعوبة في التوظيف الجديد.

وفي اعتقادي فانه لا يجوز أن يظل الكادر يأخذ معاشاً وهو في دواووين الوزارات بينما الأجهزة المحلية تفتقر اليه وامكانياته.. وادعو الأجهزة المركزية الى التفاعل مع هذه الاستراتيجية وبرنامجها الوطني ومع قانون السلطة المحلية السابق ومشروع تعديله و توجه الإرادة السياسية وإراردة الشعب لانجاح هذه الاستراتيجية لتطبيق نظام الحكم المحلي وصولا الى التنمية المنشودة.

وأتمنى على الحكومة ان تقدم الدعم المالي اللازم لنجاح الاستراتيجية فلا إلا يجب أن تدعم إعلاميا وسياسيا فقط وإقرارها لكن على الواقع تمر الأيام وما يتم ننفذه شئ منها لعدم توفر الدعم المالي، ويجب أن يكون تنفيذ البرنامج الوطني في وقته وأتمنى من المتابعين لها النجاح ونحن عون لبعضنا البعض إن شاء الله .

وفي اعتقادي أن قضية التحول الى الحكم المحلي ثورة بحد ذاتها واذا ما نجحنا سنسبق كثيراً من الآخرين وستكون التجربة اليمنية فريدة من نوعها.

قيادات سياسية :الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي ثورة جديدة ونقلة غير مسبوقة للحكم المحلي

د. المخلافي: الاستراتيجية ستنقل اليمن إلى مفهوم الدولة الحديثة وكسرت حاجز المحرمات

د . الروحاني: الاستراتيجية وضعت اتجاهات هامة ودقيقة للمرحلة المستقبلية

د.الافندي: الاستراتيجية غطت جوانب كثيرة في الحكم المحلي

صنعاء/سبأ:

أجمع أكاديميون و شخصيات سياسية على أن إخراج مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي سيحدث ثورة ادارية تكفل منح صلاحيات واسعة للسلطات المحلية لإدارة شؤون التنمية على مستوى المحافظات والمديريات ويقلص المركزية إلى أدنى مستوى ويفصل بين المهام والاختصاصات .

وأعتبر أعضاء في مجلس الشورى وقيادات حزبية، ماجاء في الاستراتيجية ترجمة صادقة لتوجهات الدولة نحو الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات بمايعزز من دور السلطات المحلية في إدارة عملية التنمية ويجسد مفهوم الشراكة الشعبية .

المخلافي

الروحاني

«دولة المواطنة»

وفي هذا الصدد يرى عضو مجلس الشورى و الامين العام السابق للتنظيم الوحدوي الناصري الدكتور عبدالملك المخلافي :» أن موضوع الحكم المحلي في اليمن ليس كموضوع إصلاح وزارة أو قضية فرعية من قضايا الإصلاح في اليمن بل يعتبر قضية جوهرية محورية «.

وقال «إن الحكم المحلي يشابه موضوع قيام النظام الجمهوري وقيام الديمقراطية في اليمن لأنه سيغير جوهر الحكم».

واضاف» هذه الاستراتيجية يجب أن ينظر إليها باعتبارها استراتيجية وطنية حتى لا تغرق كما غرقت إستراتيجيات أخرى، ويجب ان تتحول كما هو اسمها إلى استراتيجية وطنية تعني بها كل الجهات ومن ثم يجب أن تتطابعد مع كل القوانين».

وأعتبر الدكتور المخلافي ماجاء في الاستراتيجية من أهداف طموحة أنه يترجم التطلعات المنشودة للتسريع بوتائر التنمية في البلد, وأن بقاء المركزية الشديدة يعني بقاء بعض مخلفات النظام الإمامي بشكل أو بآخر .. فضلا عن كون ذلك النظام مأخوذاً من النظام التركي الذي كان ينظر إلى مفهوم الدولة على أنها دولة جباية ودولة تعيين الولاة».

وقال» الحكم المحلي هو الذي سينقل البلد إلى دولة المواطنة ودولة الخدمات،وأنا أختلف مع الذين قالوا إنه لايجب تغيير القوانين وأن القوانين لاتتعارض، ونؤكد ضرورة تعديل كل ما يتعارض مع الاستراتيجية الجديدة لبناء السلطة في البلد وإعادة تكوينها على أساس حكم محلي».

و لفت إلى أن مجلس الشورى في إطار صلاحياته الدستورية ورعايته لموضوع الحكم المحلي سيدعم هذه الاستراتيجية بكل قوة فالحديث عنها حتى في توصياته بأنها استراتيجية وطنية وتنفيذها مسؤولية كل جهاز الدولة ابتداء من رئيس الجمهورية إلى أصغر مسؤول».

ونوه إلى أهمية أن تتكاتف كل الجهود لمساندة هذه الاستراتيجية حتى من قبل وسائل الإعلام والتثقيف والتوعية التي ينبغي أن تضطلع بدور توعوي هام لتوضح للجميع أن مفهوم الدولة الحديثة هو مفهوم الحكم المحلي.

وأستطرد قائلا « استمعت من وزير الإدارة المحلية كثيرا حول هذه الاستراتيجية وأيضا من الإخوة وكلاء وزارة الإدارة المحلية ، ومن المهم هنا أن أشير إلى أن هذه الاستراتيجية كسرت الكثير مما كان في السابق بمثابة «محرمات»بغض النظر عن التفاصيل التي يمكن أن يكون فيها إضافة أو نقصان، فقد كان هناك محرمات حول فهم التسمية هل هي حكم محلي أو إدارة محلية، وحسب الموضوع فهو حكم محلي وتأكيد على توجه جديد، وأيضا كان هناك محرمات حول التقسيم الإداري».

وتابع « أعتقد أن الحديث عن تقسيم إداري بما يحقق نظام الحكم المحلي بمعنى ما يحقق موارد أفضل وبما يحقق خدمات أفضل ويحقق تقارباً أفضل، وليس على اساس الاعتبارات القبلية ولا الاعتبارات المشيخية التي تجعل القرية في طرف المديرية تابعة للعزلة في الطرف الاخر لمجرد أنها تابعة لمشيخة الشيخ».

وقال المخلافي « هذه الاستراتيجية ليست كغيرها, هذه الاستراتيجية بنيت على رؤية عميقة وعلى فهم عميق للمتطلبات وعلى استعداد عميق للتغير في المفاهيم الموروثة من ذوي الأئمة والأتراك ، هذه المفاهيم هي التي تحولت أشبه ماتكون إلى يقين حول مفهوم السلطة والولاء والإدارة المحلية والحكم المحلي والمركز ومن ثم فإن تعميق هذه المفاهيم الجديدة بكل الوسائل وتحويلها إلى استراتيجية كل الوطن ولكل الوزارات ولكل التوجهات بل ولكل القوى السياسية الوطنية والمجتمع المدني ومناقشتها على أوسع نطاق وإدارة حوار في بعض القضايا بما فيها التقسيم الإداري، تقتضي بالفعل خدمة هذه الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي «.

وأضاف « هذه الاستراتيجية ستكون نقلة نوعية غير مسبوقة في نظام الحكم في اليمن ومن شأنها تحويله من نظام تعيين المسؤولين في السلطات المحلية وجباية الموارد إلى نظام الانتخاب و المشاركة الشعبية في صنع القرار, نظام المواطنة والخدمات وهو مفهوم الدولة الحديثة» .

ومضى قائلا « الحديث عن الحكم المحلي واسع لأن الحكم المحلي يحتاج إلى كثير من التفاصيل فهو تحديث لبنيان الدولة وتحويلها من دولة تقليدية إلى دولة حديثة بما تحمله هذه الكلمة من معنى ، وهو ثورة جديدة في تقديري لأنها تستكمل النظام الجمهوري بمفهوم مختلف عن مفهوم الموروث الان ، وموضوع الحكم المحلي ومفهوم الديمقراطية ومشاركة المواطنين في دولة المواطنة المتساوية هو أيضا مفهوم مختلف عما هو سائد حتى الان في الادارة المحلية».

ويؤكد المخلافي أهمية دعم هذه الاستراتيجية، والنظر إليها باعتبارها رؤية وطنية موجودة طرحت ونوقشت كثيرا, والدولة والحكومة ممثلة بقيادة وزارة الإدارة المحلية كسرت كثيرا من المحرمات.

وخلص إلى القول :» ومن هنا يجب التأكيد على تحويل هذه الاستراتيجية إلى رؤية وطنية ووألا ينظر إليها رؤية شخصية تنتهي بانتهاء أو تغيير الوزير من موقعه «.

« اتجاهات هامة»

عضو مجلس الشورى الدكتورعبد الوهاب الروحاني طالب جهته بالتعجيل بوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ.

وقال «الاستراتيجية وضعت اتجاهات هامة ودقيقة للمرحلة المستقبلية واعتقد أن الاستراتيجية لابد أن تكون منظومة رؤى استراتيجية شاملة عامة ، رؤى استراتيجية للدولة إجمالا تنبثق منها عدد من الاستراتيجيات والرؤى القطاعية».

وأضاف « يجب أن تترافق هذه الاستراتيجية مع استراتيجيات أخرى ثقافية وعلمية وتعليمية حتى نرسخ قيم الوحدة الوطنية ونجسدها في نفوس الناس ، لان إستراتيجية خاصة بالحكم المحلي بعيدة عن استراتيجية ثقافية وعلمية وتعليمية يصعب تنفيذها وتحقيق النجاح المطلوبلها».

وأكد الروحاني ضرورة وجود رؤية عامة تنبثق منها استراتيجيات مختلفة قطاعية.. كما اكد أن استراتيجية الحكم المحلي لاتقتصر على الإدارة والمال والجباية والتقسيم الإداري وإنما تعد مدخلا شاملا للتنمية تشمل خطوات تنموية قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى في كل محافظات الجمهورية.

« استراتيجية صائبة»

اما عضو مجلس الشورى - رئيس المركزي اليمني للدراسات الاستراتيجية الدكتور/ محمد أفندي فقد وصف الاستراتيجية بـ «الاستراتيجية الصائبة «وقال :» يجب أن نبعد الأهواء السياسية في عملية التقسيم الإداري ونركز على العوامل الأخرى الاقتصادية وغيرها».

وأضاف:» أعتقد أن هذه الاستراتيجية غطت جوانب كثيرة في الحكم المحلي وتمثل دليلا على ترجمة الأهداف المستقبلية وأيضا مرجعا كوثيقة من الوثائق الوطنية على الرغم من أنها مازالت تحتاج إلى استكمال ومناقشات خارج هذه المؤسسات من باب تمتين هذه